

جامعة ميدأوشن

كلية الإدارة

ماجستير إدارة المخاطر



أثر تطبيق الحوكمة والمخاطر والالتزام (GRC) رقمياً على تحسين فعالية الرقابة
الداخلية وخفض المخاطر التشغيلية دراسة ميدانية على الشركات الحكومية بمدينة
الرياض.

إعداد الطالب/

لمياء بدر السبهان

الرقم الجامعي: ٢٥٣٠٠٢٤٧٠

إشراف/

د. الفیصل عبد الحمید

د. فايز جراد

العام الدراسي:

٢٠٢٦

أولاً: المقدمة

يُعد البحث العلمي الركيزة الأساسية التي يقوم عليها تقدم المعرفة الإنسانية وتطور المجتمعات، إذ يمثل المنهج المنظم الذي يسعى من خلاله الباحثون إلى فهم الظواهر وتفسيرها والتنبؤ بها ومعالجتها. غير أن قيمة هذا البحث ومصادقيته لا تتحقق بمجرد سلامة منهجيته أو دقة أدواته الإحصائية، بل ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمنظومة من المبادئ والقيم التي تحكم سلوك الباحث في كل مرحلة من مراحل عمله، وهي ما يُصطلح عليه بـ "أخلاقيات البحث العلمي". وتمثل هذه الأخلاقيات الضمير الناظم للعملية البحثية، والإطار الذي يضمن أن يكون السعي وراء المعرفة سعياً نزيهاً مسؤولاً يحترم الحقيقة ويصون حقوق الإنسان.

وتُعرّف أخلاقيات البحث العلمي بأنها مجموعة المبادئ والقواعد والقيم التي توجه الباحث في تخطيط دراسته وتنفيذها ونشر نتائجها، بما يكفل الالتزام بالصدق والأمانة والموضوعية واحترام كرامة المشاركين وحفظ حقوقهم. وهي بهذا المعنى ليست قيوداً خارجية مفروضة على الباحث بقدر ما هي التزام داخلي ومسؤولية مهنية تتبع من إدراك الباحث لخطورة الدور الذي يؤديه وأثر نتائجه في المجتمع والسياسات والأفراد. وقد أشارت الأدبيات إلى أن أخلاقيات البحث تنبثق من فرع علم الأخلاق الذي يهدف إلى التمسك بالمثل والمبادئ، مع تجنب الغش والانتحال والتزوير وكل ما يسيء إلى نزاهة العمل الأكاديمي (جامعة بغداد للعلوم، ٢٠٢٣).

ويأتي هذا التقرير في سياق دراسة الماجستير التي تتناول "أثر تطبيق الحوكمة والمخاطر والالتزام (GRC) رقمياً على تحسين فعالية الرقابة الداخلية وخفض المخاطر التشغيلية في الشركات الحكومية بمدينة الرياض". وهي دراسة ميدانية تعتمد على جمع البيانات الأولية من العاملين في إدارات الحوكمة والرقابة الداخلية وإدارة المخاطر والالتزام والتدقيق وتقنية المعلومات عبر أداة الاستبانة، الأمر الذي يجعل الالتزام بأخلاقيات البحث ضرورة محورية، لا سيما أن الدراسة تتعامل مع مشاركين بشريين وتتناول بيانات حساسة تتعلق بالأداء الرقابي والمخاطر التشغيلية في مؤسسات حكومية تدير موارد عامة.

ويهدف هذا التقرير إلى تمكين الباحثة من فهم مبادئ أخلاقيات البحث العلمي وتحليل القضايا المرتبطة بها، ثم تطبيق هذه المبادئ تطبيقاً عملياً على موضوع البحث محل الدراسة، بما يعكس وعياً حقيقياً بالمسؤولية الأخلاقية وليس مجرد عرض نظري مجرد. وينطلق التقرير من قناعة بأن جودة البحث العلمي لا تنفصل عن أخلاقياته، وأن أي خلل في الالتزام الأخلاقي يقوّض ثقة المجتمع العلمي والممارسين والجهات المستفيدة في نتائج الدراسة مهما بلغت دقتها المنهجية.

ثانياً: أهمية أخلاقيات البحث العلمي

تكتسب أخلاقيات البحث العلمي أهمية بالغة تتجاوز كونها مجرد مجموعة من القواعد الإجرائية، إذ تمثل الأساس الذي تُبنى عليه مصداقية المعرفة العلمية ومشروعيتها. ويمكن تناول هذه الأهمية من خلال عدة محاور مترابطة.

يتمثل المحور الأول في ضمان موثوقية النتائج العلمية وصدقها. فالبحث العلمي يهدف في جوهره إلى الكشف عن الحقيقة، وأي تلاعب أو تحيز أو تزوير في البيانات يفسد هذا الهدف من أساسه ويحول البحث من أداة لإنتاج المعرفة إلى أداة لتضليلها. ففي دراسة كالدراصة الحالية التي تقيس أثر التطبيق الرقمي لمنظومة GRC على فعالية الرقابة الداخلية، فإن أي تحريف في تحليل بيانات الاستبانة أو في عرض النتائج الإحصائية سيؤدي إلى استنتاجات خاطئة قد تبني عليها الشركات الحكومية قرارات استثمارية واستراتيجية كبيرة، مما يجعل الالتزام الأخلاقي شرطاً لازماً لموثوقية البحث. (Resnik, 2020)

ويتمثل المحور الثاني في حماية حقوق المشاركين وكرامتهم. فحين يتعامل البحث مع عناصر بشرية، كما هو الحال في الدراسة الحالية التي تستهدف نحو (٥٠٠٠) موظف وموظفة في الشركات الحكومية، تصبح حماية هؤلاء المشاركين من أي ضرر محتمل، وصيانة خصوصيتهم، واحترام إرادتهم الحرة في المشاركة، التزامات أخلاقية لا يجوز التهاون فيها. وقد أكدت الأدبيات أن السرية تُعد ركيزة محورية في البحوث التي تتضمن عناصر بشرية، إذ يجب حماية المعلومات الشخصية للمشاركين من الوصول أو الإفصاح غير المصرح به (Bhandari, 2021).

ويتمثل المحور الثالث في حماية المجتمع والمصلحة العامة. فالبحوث العلمية، خاصة تلك المتصلة بالقطاع الحكومي وإدارة الموارد العامة، تترتب عليها آثار مجتمعية واسعة. وحين تلتزم الدراسة بالأمانة والموضوعية فإنها تسهم في تطوير ممارسات الحوكمة والرقابة في المؤسسات التي تدير المال العام، أما إذا انحرفت عن مسارها الأخلاقي فقد تقدم توصيات مضللة تضر بكفاءة هذه المؤسسات وبتقاة المواطنين فيها.

ويتمثل المحور الرابع في الحفاظ على نزاهة المجتمع العلمي وثقته الجماعية. فالعلم بناء تراكمي يستند فيه كل باحث إلى ما توصل إليه من سبقه، وأي إخلال بالأمانة العلمية — كالانتحال أو نسبة أفكار الآخرين إلى الذات — يهدد هذا البناء برمته ويقوض الثقة المتبادلة التي يقوم عليها التقدم العلمي. ومن هنا فإن الالتزام الأخلاقي ليس مسؤولية فردية فحسب، بل واجب تجاه المجتمع البحثي بأكمله.

وأخيراً، ترتبط الأخلاقيات بمصداقية الباحث نفسه وسمعته المهنية. فالباحث الذي يُعرف بالالتزام الأخلاقي تكتسب أعماله ثقة أكبر وتأثيراً أعمق، في حين أن أي إخلال موثق قد يدمر مسيرته الأكاديمية ويفقده مصداقيته بشكل يصعب استعادته. وبهذا تتضح العلاقة الوثيقة بين الأخلاقيات وموثوقية البحث العلمي: فالموثوقية ثمرة طبيعية للالتزام الأخلاقي، ولا يمكن تصور بحث موثوق دون أساس أخلاقي راسخ يحكمه.

ثالثاً: المبادئ الأساسية لأخلاقيات البحث العلمي

تقوم أخلاقيات البحث العلمي على جملة من المبادئ المترابطة التي تشكل معاً منظومة متكاملة توجه سلوك الباحث. وفيما يلي عرض لأبرز هذه المبادئ مع تعريف موجز لكل منها ومثال توضيحي يقربه إلى موضوع الدراسة.

المبدأ الأول: الأمانة العلمية. (Honesty) ويُقصد بها الصدق الكامل في عرض البيانات والنتائج والأساليب والإجراءات، وعدم اختلاق بيانات غير موجودة أو حذف نتائج لا تتفق مع توقعات الباحث. ومثال ذلك في الدراسة الحالية أن تلتزم الباحثة بعرض النتائج الإحصائية لتحليل الانحدار المتعدد كما أظهرها برنامج SPSS تماماً، حتى لو جاءت بعض النتائج مخالفة لفرضياتها — كأن يظهر أن أثر أحد أبعاد GRC على فعالية الرقابة الداخلية غير دال إحصائياً — فعليها إثبات ذلك بأمانة لا إخفاؤه أو تعديله ليتوافق مع الفرضية.

المبدأ الثاني: النزاهة. (Integrity) وتعني الاتساق بين القول والفعل والالتزام بالمعايير الأخلاقية في كل مراحل البحث، بحيث يكون سلوك الباحث متسقاً مع مبادئه المعلنة. ومثال ذلك أن تلتزم الباحثة بالمنهجية التي أعلنتها مسبقاً في خطة الدراسة، فلا تغير حجم العينة أو أسلوب اختيارها بعد جمع البيانات بطريقة تخدم نتائج بعينها، بل تتبع الأسلوب العشوائي الطبقي التناسبي كما هو معلن.

المبدأ الثالث: الموضوعية. (Objectivity) وتعني تجرد الباحث من ميوله وآرائه الشخصية وأحكامه المسبقة، والابتعاد عن أي تحيز قد يؤثر في تصميم الدراسة أو تحليل بياناتها أو تفسير نتائجها. وقد أشارت الأدبيات إلى أن المنهجية والموضوعية من أبرز أخلاقيات البحث العلمي، حيث يلتزم الباحث بالحياد ويبتعد عن الميول الشخصية (مبتعث، ٢٠٢٣). ومثال ذلك في الدراسة الحالية أن تتعامل الباحثة مع فرضية انعدام الأثر (الفرضية الصفرية) بحياد تام، فلا تسعى لإثبات أثر إيجابي لمنظومة GRC الرقمية لمجرد رغبتها في نتيجة معينة، بل تترك البيانات تتحدث عن نفسها.

المبدأ الرابع: السرية. (Confidentiality) وتعني حماية المعلومات الشخصية للمشاركين وضمان عدم الكشف عنها أو استخدامها في غير غرض البحث. ومثال ذلك أن تضمن الباحثة عدم ربط استجابات أي موظف باسمه أو بمنصبه الوظيفي المحدد أو بالشركة الحكومية التي يعمل بها على نحو يكشف هويته، خاصة أن بعض المشاركين قد يفصحون عن قصور في أنظمة الرقابة بمؤسساتهم، وهي معلومات حساسة قد تعرضهم للمساءلة لو كُشفت.

المبدأ الخامس: الموافقة المستنيرة. (Informed Consent) وتعني حصول الباحث على موافقة المشاركين الطوعية بعد إطلاعهم الكامل على طبيعة البحث وأهدافه وما يُطلب منهم وحقوقهم في الانسحاب. وقد عَدَّتْها الجمعية الأمريكية لعلم النفس من المبادئ الخمسة الجوهرية لأخلاقيات البحث. (Smith, 2003) ومثال ذلك أن تتضمن الاستبانة الإلكترونية في الدراسة الحالية صفحة تمهيدية توضح للموظف الغرض من

الدراسة، وأن مشاركته طوعية تماماً، وأن بإمكانه التوقف في أي لحظة، وأن بياناته ستستخدم لأغراض البحث العلمي فقط، على ألا يبدأ في تعبئة الاستبانة إلا بعد إقراره بالموافقة.

رابعاً: القضايا الأخلاقية في البحث العلمي

رغم وضوح المبادئ الأخلاقية، فإن الممارسة البحثية الواقعية تكشف عن جملة من القضايا والمشكلات الأخلاقية التي قد يقع فيها الباحث عمداً أو سهواً. وفيما يلي مناقشة لأبرز هذه القضايا مع تقديم مثال واقعي أو افتراضي يوضح كلاً منها.

القضية الأولى: الانتحال العلمي (Plagiarism). ويُعد من أكثر صور سوء السلوك البحثي شيوعاً، ويعني نسبة أفكار الآخرين أو نصوصهم أو نتائجهم إلى الذات دون إسناد أو توثيق. وقد وصفت بعض المصادر الانتحال بأنه ربما يكون الشكل الأكثر انتشاراً لسوء السلوك البحثي، وأن على الباحثين الحرص على توثيق جميع المصادر. (Penn State, 2022) ومثال افتراضي على ذلك في سياق الدراسة الحالية أن تنقل الباحثة فقرة كاملة من دراسة (Aloulou & Alshohail (2026) حول تكامل ممارسات GRC الرقمية في الشركات السعودية دون أن تضعها بين علامتي اقتباس وتنسبها إلى أصحابها، أو أن تعيد صياغة الإطار النظري لدراسة سابقة دون الإشارة إلى مصدره الأصلي.

القضية الثانية: تزوير البيانات وتلفيقها (Fabrication and Falsification). ويعني التلفيق اختلاق بيانات أو نتائج غير موجودة أصلاً، بينما يعني التزوير تحريف البيانات الموجودة أو تعديلها أو حذف بعضها بما يغير من دلالتها. وقد عُرِف سوء السلوك البحثي رسمياً بأنه التلفيق أو التزوير أو الانتحال في اقتراح البحث أو تنفيذه أو مراجعته أو الإبلاغ عن نتائجه. (Office of Research Integrity, 2023) ومثال واقعي على ذلك أن يقوم باحث بزيادة عدد الاستبانات المكتملة وهمياً ليصل إلى حجم العينة المطلوب (٣٥٧ مفردة) في حين لم يجمع فعلياً سوى عدد أقل، أو أن يعدّل في قيم معامل ألفا كرونباخ لإظهار ثبات أعلى للأداة من واقعته الحقيقي.

القضية الثالثة: التحيز (Bias). ويعني انحياز الباحث — بوعي أو دون وعي — نحو نتيجة معينة بما يؤثر في تصميم الدراسة أو اختيار العينة أو تحليل البيانات أو تفسيرها. ومثال على ذلك أن تختار الباحثة عمداً توزيع الاستبانة على الشركات الحكومية الأكثر تقدماً في التحول الرقمي فقط، متجاهلة الشركات الأقل نضجاً رقمياً، بما يضحّم أثر التطبيق الرقمي لمنظومة GRC ويعطي صورة غير ممثلة للواقع الفعلي للقطاع الحكومي بالرياض.

القضية الرابعة: انتهاك الخصوصية (Privacy Violation). ويعني الكشف عن معلومات المشاركين الشخصية أو استخدامها دون إذنهم أو في غير الغرض الذي وافقوا عليه. ومثال افتراضي على ذلك أن تستخدم الباحثة عناوين البريد الإلكتروني للموظفين التي جُمعت لأغراض توزيع الاستبانة في أغراض أخرى كإرسال

دعوات أو مشاركتها مع جهات ثالثة، أو أن تعرض في نتائج الدراسة بيانات تفصيلية تمكّن من تحديد هوية شركة حكومية بعينها ونسبة القصور في أنظمتها الرقابية، مما قد يضر بسمعتها.

القضية الخامسة: تضارب المصالح (Conflict of Interest) ويعني وجود مصلحة شخصية أو مالية أو مهنية للباحث قد تؤثر في حياده وموضوعيته. وقد أشارت الأدبيات إلى أن تضارب المصالح والتحيز يأتيان في مقدمة الممارسات غير الأخلاقية في النشر، وأن كثيراً من المجالات باتت تشترط إفصاح الباحث عن أي تضارب مصالح (Masic et al., 2014) ومثال على ذلك أن تكون الباحثة موظفة في إحدى الشركات الحكومية المشمولة بالدراسة أو مرتبطة بشركة موردة لأنظمة GRC الرقمية، إذ قد يدفعها ذلك — ولو دون قصد — إلى إظهار نتائج تخدم مصلحة جهة بعينها، وهنا يجب الإفصاح عن هذه العلاقة بشفافية.

خامساً: القواعد واللوائح المنظمة لأخلاقيات البحث

لم تُترك أخلاقيات البحث العلمي لاجتهاد الباحثين الأفراد فحسب، بل تطورت لتشمل أطراً مؤسسية ومعايير دولية تنظم الممارسة البحثية وتضمن الالتزام بها. ويأتي في مقدمة هذه الأطر لجان أخلاقيات البحث، أو ما يُعرف بمجالس المراجعة المؤسسية (Institutional Review Boards - IRB).

وتُعرف لجنة أخلاقيات البحث (IRB) بأنها لجنة متخصصة تضم خبراء في البحث العلمي والطب والقانون والأخلاق، تتولى مراجعة مقترحات الأبحاث التي تتضمن مشاركين بشريين للتأكد من توافقها مع المعايير الوطنية والدولية، وحماية حقوق المشاركين ومصالحهم، خاصة الفئات الأكثر عرضة للخطر (جامعة اليرموك، ٢٠٢٣). وتقوم هذه اللجان بمراجعة بروتوكول البحث قبل البدء فيه، والتحقق من وجود آليات للموافقة المستنيرة وحفظ السرية وتقليل المخاطر المحتملة على المشاركين. وفي سياق الدراسة الحالية، يُستحسن أن تحصل الباحثة على موافقة لجنة أخلاقيات البحث في جامعتها قبل الشروع في توزيع الاستبانة، لا سيما أن الدراسة تتعامل مع نحو (5000) موظف في القطاع الحكومي.

أما على المستوى الدولي، فهناك مجموعة من المعايير والأدلة التي تنظم أخلاقيات البحث، يأتي في مقدمتها دليل الجمعية الأمريكية لعلم النفس (APA) الذي يُعد من أكثر أساليب التوثيق انتشاراً في العلوم الإدارية والاجتماعية، والذي تعتمد هذه الدراسة في توثيق مراجعها. ولا يقتصر دليل APA على قواعد التوثيق الشكلية، بل يتضمن مبادئ أخلاقية تتعلق باحترام الملكية الفكرية وتجنب الانتحال والإسناد الصحيح للمصادر. وإلى جانب ذلك توجد موثيق دولية تاريخية أرسى أسس أخلاقيات البحث على البشر مثل مدونة نورمبرغ (Nuremberg Code) وإعلان هلسنكي (Declaration of Helsinki)، اللذين أكدا على مبادئ الموافقة الطوعية وتقليل الضرر وتحقيق المنفعة.

وتتبع أهمية هذه القواعد واللوائح من عدة جوانب. فهي أولاً توفر إطاراً مرجعياً موحداً يحتكم إليه الباحثون عند مواجهة معضلات أخلاقية، بدلاً من ترك الأمر للتقدير الفردي المتفاوت. وهي ثانياً تحمي المشاركين من أي استغلال أو ضرر محتمل عبر آليات رقابية مسبقة. وهي ثالثاً تعزز ثقة المجتمع في المؤسسات البحثية

وتضمن مساءلة من يخالف المعايير. وهي رابعاً ترفع من جودة البحث العلمي ومصادقيته على المستويين المحلي والدولي. وفي السياق السعودي، تتوافق هذه القواعد مع التوجه الوطني نحو تعزيز الحوكمة والشفافية في إطار رؤية المملكة ٢٠٣٠، حيث توجد جهات تنظيمية مثل هيئة الحكومة الرقمية وديوان المراقبة العامة وهيئة حقوق الإنسان تُعنى بتطوير الممارسات المؤسسية والأخلاقية، وهو ما يجعل التزام الدراسة الحالية بالقواعد الأخلاقية منسجماً مع البيئة التنظيمية التي تُجرى فيها.

سادساً: التطبيق العملي على موضوع البحث

يمثل هذا الجزء جوهر التقرير وأهم أقسامه، إذ ينتقل من العرض النظري للمبادئ والقضايا إلى تطبيقها العملي على موضوع الدراسة الميدانية المتعلقة بأثر التطبيق الرقمي لمنظومة GRC على فعالية الرقابة الداخلية وخفض المخاطر التشغيلية في الشركات الحكومية بمدينة الرياض. وفيما يلي تحليل تطبيقي لكيفية الالتزام بالأخلاقيات البحثية في كل مرحلة من مراحل هذه الدراسة.

أولاً: أخلاقيات جمع البيانات. تعتمد الدراسة على مصدرين للبيانات: مصادر ثانوية (الكتب والمراجع والدراسات السابقة وقواعد البيانات) ومصادر أولية (الاستبانة الإلكترونية الموزعة على العاملين في الإدارات المعنية). وفيما يتعلق بالمصادر الثانوية، تلتزم الباحثة بالأمانة العلمية الكاملة في توثيق كل فكرة أو نص أو نتيجة مقتبسة من الدراسات السابقة وفق أسلوب APA، فلا تنسب لنفسها ما أنتجه غيرها، وتميز بوضوح بين أفكارها الخاصة وما اقتبسته من دراسات مثل (Odedina (2023 و Victor et al. (2024 وغيرهما. أما فيما يتعلق بالمصادر الأولية، فتلتزم الباحثة بجمع البيانات بطريقة نزيهة، دون توجيه المشاركين نحو إجابات بعينها، ودون استبعاد انتقائي للاستبانة التي لا تتفق نتائجها مع فرضياتها، إذ يقتصر الاستبعاد على الاستبانة غير المكتملة أو غير الصالحة للتحليل الإحصائي لأسباب منهجية موضوعية فقط.

ثانياً: الحصول على الموافقة المستنيرة. بما أن الدراسة تتعامل مع مشاركين بشريين، فإن من واجب الباحثة الحصول على موافقتهم المستنيرة قبل مشاركتهم. ويتحقق ذلك عملياً من خلال تضمين الاستبانة الإلكترونية صفحة افتتاحية توضح: عنوان الدراسة والغرض منها (أكاديمي بحث ضمن متطلبات الماجستير)، والجهة المشرفة عليها، وأن المشاركة طوعية تماماً ولا تترتب عليها أي إلزامات، وأن للمشارك الحق في عدم الإجابة عن أي سؤال أو الانسحاب في أي وقت دون أي تبعات، وأن الزمن المتوقع لتعبئة الاستبانة معقول. ولا تبدأ الاستبانة فعلياً إلا بعد أن يقر المشارك صراحة بموافقه على المشاركة، بما يحقق مبدأ المشاركة الطوعية المبنية على المعرفة الكاملة.

ثالثاً: الحفاظ على السرية والخصوصية. تتعامل الدراسة مع بيانات حساسة تتعلق بفعالية أنظمة الرقابة الداخلية ومستوى نضج التطبيق الرقمي والمخاطر التشغيلية في مؤسسات حكومية، وقد يُفصح بعض المشاركين عن جوانب قصور في مؤسساتهم. لذا تلتزم الباحثة بعدة إجراءات لصيانة السرية: أولها تصميم الاستبانة بحيث لا تطلب اسم المشارك أو أي بيانات تعريفية مباشرة، والاكتفاء بالبيانات الديموغرافية العامة (المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، المستوى الوظيفي، طبيعة الشركة، الإدارة) لأغراض التحليل الإحصائي

فقط. وثانيها معالجة البيانات وعرضها بصورة مجمعة وإحصائية، فلا تُنسب أي استجابة فردية إلى صاحبها، ولا تُذكر أسماء الشركات الحكومية المشاركة بصورة تكشف هويتها أو تربطها بنتائج سلبية محددة. وثالثها تأمين البيانات المجمعة وحفظها بطريقة تمنع وصول غير المخولين إليها، واستخدامها حصراً في أغراض هذه الدراسة. وقد أكدت الأدبيات أن حماية المعلومات الشخصية للمشاركين من الوصول أو الإفصاح غير المصرح به ركيزة محورية في البحوث التي تتضمن عناصر بشرية. (Bhandari, 2021)

رابعاً: الموضوعية والحياد في التحليل والتفسير. تلتزم الباحثة بالموضوعية التامة في تحليل البيانات باستخدام برنامج SPSS وفي تفسير النتائج، فتعرض نتائج اختبار الفرضيات كما هي، سواء أكانت داعمة لوجود أثر دال إحصائياً للأبعاد الأربعة (الحوكمة الرقمية، إدارة المخاطر الإلكترونية، الالتزام التنظيمي الرقمي، التكامل التقني) أم لا. فإذا أظهرت النتائج — على غرار ما توصلت إليه دراسة Aloulou & Alshohail (2026) من عدم توسط العلاقة في بعض الأبعاد — أن أحد الأبعاد لا أثر دال له، فإن الباحثة تثبت ذلك بأمانة وتناقشه بدلاً من تجاهله. كما تتجنب الباحثة أي تحيز في صياغة فقرات الاستبانة بحيث لا تُوحي بإجابة مرغوبة.

خامساً: المخاطر المحتملة وسبل التعامل معها. تتسم الدراسة الحالية بأنها منخفضة المخاطر نسبياً مقارنة بالبحوث الطبية أو السريرية، إذ لا تنطوي على أي تدخل جسدي أو نفسي على المشاركين. غير أن أبرز المخاطر المحتملة يتمثل في احتمال تسرب معلومات حساسة تتعلق بأداء الشركات الحكومية الرقابي قد تضر بسمعتها أو تعرّض الموظفين المشاركين للمساءلة. وتتعامل الباحثة مع هذا الخطر عبر إخفاء هوية المشاركين والمؤسسات تماماً، وعرض النتائج بصورة مجمعة، وعدم مشاركة البيانات الخام مع أي جهة. وثمة خطر آخر يتمثل في شعور بعض الموظفين بضغط ضمني للمشاركة إذا جاءت الدعوة عبر قنوات رسمية في مؤسساتهم، وتعالجه الباحثة بالتأكيد الصريح على طوعية المشاركة وعدم ترتب أي أثر على الامتناع عنها.

سادساً: أخلاقيات استخدام الأدوات الإحصائية والتقنية. تلتزم الباحثة بالاستخدام الأمين للأساليب الإحصائية، فلا تنتقي اختبارات بعينها لتجميل النتائج، بل تطبق الاختبارات المناسبة لطبيعة البيانات (كاختبار التوزيع الطبيعي قبل الاختبارات المعلمية، واختبار تضخم التباين للتأكد من خلو البيانات من الارتباط الخطي المتعدد). كما تتحقق من صدق الأداة وثباتها عبر تحكيم المختصين وحساب معامل ألفا كرونباخ، وتعرض هذه المؤشرات بشفافية كاملة.

وبهذا يتضح أن الالتزام الأخلاقي في الدراسة الحالية ليس إجراءً شكلياً، بل منظومة متكاملة تمتد من تصميم الأداة وجمع البيانات إلى تحليلها وعرض نتائجها، بما يضمن أن تكون نتائج الدراسة موثوقة وقابلة للتعميم ومفيدة لصناع القرار في الشركات الحكومية دون أن يكون ذلك على حساب حقوق المشاركين أو نزاهة العمل العلمي.

سابعاً: الخاتمة

تناول هذا التقرير أخلاقيات البحث العلمي بوصفها الإطار القيمي الناظم للعملية البحثية، وذلك من خلال عرض مفهومها وأهميتها ومبادئها الأساسية والقضايا الأخلاقية المرتبطة بها والقواعد واللوائح المنظمة لها، ثم تطبيق هذه المبادئ تطبيقاً عملياً على موضوع دراسة الباحثة المتعلق بأثر التطبيق الرقمي لمنظومة GRC على فعالية الرقابة الداخلية وخفض المخاطر التشغيلية في الشركات الحكومية بالرياض.

وقد خلص التقرير إلى أن أخلاقيات البحث العلمي ليست قيوداً خارجية بل التزام داخلي ومسؤولية مهنية تنبع من وعي الباحث بخطورة دوره وأثر نتائجه. كما تبيّن أن المبادئ الأساسية — الأمانة العلمية والنزاهة والموضوعية والسرية والموافقة المستنيرة — تشكل منظومة متكاملة لا تعمل بمعزل بعضها عن بعض، وأن مخالفتها عبر قضايا كالانتحال والتزوير والتحيز وانتهاك الخصوصية وتضارب المصالح تقوض مصداقية البحث وثقة المجتمع العلمي. وأكد التقرير دور لجان أخلاقيات البحث (IRB) والمعايير الدولية كدليل APA في تنظيم الممارسة البحثية وحماية حقوق المشاركين.

وفي بُعد التطبيق، أظهر التقرير أن الدراسة الحالية تلتزم بهذه المبادئ عبر إجراءات محددة تشمل التوثيق الأمين للمصادر، والحصول على الموافقة المستنيرة من المشاركين، وصيانة سرّيتهم وخصوصيتهم، والحياد في التحليل والتفسير، وإدارة المخاطر المحتملة. وتبرز هذه الأهمية بشكل خاص في دراسة تتعامل مع بيانات حساسة في مؤسسات حكومية تدير موارد عامة وتخضع لمتطلبات رقابية مشددة.

وختاماً، يؤكد التقرير أن الالتزام بأخلاقيات البحث العلمي شرط لا غنى عنه لجودة الدراسات المستقبلية ومصادقيتها وأثرها المجتمعي، وأن الباحث الذي يجمع بين الكفاءة المنهجية والالتزام الأخلاقي هو وحده القادر على إنتاج معرفة موثوقة تساهم في تطوير الممارسات الإدارية والرقابية، بما يتسق مع التوجهات الوطنية في إطار رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ نحو تعزيز الحوكمة والشفافية والكفاءة المؤسسية.

ثامناً: المراجع

أولاً: المراجع العربية

جامعة بغداد للعلوم. (2023). *أخلاقيات النشر العلمي*. كلية بغداد للعلوم. مسترجع من

<https://baghdadcollege.edu.iq/ar/scientific-publishing-ethics/>

جامعة اليرموك. (2023). *مجلس أخلاقيات البحث العلمي على الإنسان*. (IRB) عمادة الدراسات العليا

والبحث العلمي. مسترجع من <https://srgs.yu.edu.jo/index.php/scientific-research/ethics/irb>

مبتعث. (2023). *أخلاقيات ومبادئ البحث العلمي*. موقع مبتعث للدراسات والاستشارات الأكاديمية. مسترجع

من <https://www.mobt3ath.com/>

ثانياً: المراجع الأجنبية

Bhandari, P. (2021). *Ethical considerations in research: Types & examples*. Scribbr.

Retrieved from <https://www.scribbr.com/methodology/research-ethics/>

Masic, I., Hodzic, A., & Mulic, S. (2014). Ethics in scientific publication: Plagiarism and other ethical violations. *Materia Socio-Medica*, 26(2), 141–146.

Office of Research Integrity. (2023). *Definition of research misconduct*. U.S. Department of Health and Human Services. Retrieved from <https://ori.hhs.gov/definition-research-misconduct>

Penn State University. (2022). *Falsification, fabrication, and plagiarism (BIOET 533)*. Dutton Institute. Retrieved from <https://courses.ems.psu.edu/bioet533/node/654>

Resnik, D. B. (2020). *What is ethics in research and why is it important?* National Institute of Environmental Health Sciences (NIEHS).

Smith, D. (2003). Five principles for research ethics. *Monitor on Psychology*, 34(1), 56. American Psychological Association. Retrieved from <https://www.apa.org/monitor/jan03/principles>